

2- دور المحميات في تحقيق التنمية المستدامة

ظهر الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في عام 1972، وبعدها ظهر مفهوم تميّز للتنمية المستدامة في سنة 1981 في تقرير صدر باسم (إستراتيجية حماية العالم) وقد عرّفها بأنّها ذلك النوع من التنمية الاقتصادية التي تزود البشرية بالفوائد وتحقّق المتطلبات الإنسانية دون أن تتسبّب بضرر للموارد الطبيعية ومن أجل تحقيق هذه الموازنة يجب أن يتم التدقّيق بين النمو السكاني والصحة البشرية ومتطلبات التحضر والمدنية وبين تدهور الموارد البيئية والهجرة البيئية.

واكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً بعد نشر تقرير لجنة "مستقبلينا المشترك" الذي أعدّته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987، إذ صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير بأنّها "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. وفي عام 1992 في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، اقرّ بحق التنمية المستدامة التي يجب أن تتم وفقاً للأسس التي تحقق العدالة بين تطوير التنمية وتلبية الاحتياجات البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

وحدث تغيير جذري في مفهوم المناطق محمية خلال المؤتمر الدولي للمتنزهات الوطنية والمناطق المحمية، الذي عقد في عام 1992 في كراكاس. وبعد أن كانت المناطق المحمية تعدّ جزراً منعزلة عن المجتمعات المحلية مع تحديد أنشطة الإنسان فيها بدرجة كبيرة، أوصى المؤتمر بتغيير هذا المفهوم، فأصبحت المناطق المحمية الآن تعدّ مراكز للتنمية المستدامة وتدار بأسلوب يحفظ خصوصيتها ويحقق في الوقت نفسه فوائد اقتصادية واجتماعية للمجتمعات المجاورة لها.

وان الذي يهمّنا هو البعد البيئي، أي الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة ، أن كل تحركاتنا تركز بصورة رئيسة على كمية المصادر الطبيعية ونوعيتها على الكثرة الأرضية ، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة ، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية للسنوات المقبلة من أجل الحصول على طرائق منهاجية للحلولة دون زيادة الضغوط عليها ومرتبطة مع إدارة التنظيم البيئي، لذا يبرز هنا دور المحميات الطبيعية من أجل وقف الاستنزاف البيئي للأحياء المهددة بالانقراض التي تكون ضرورية داخل النظام البيئي وحمايته.